



بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الفقير الى رب العباد القدير لما كان متون علم الآداب لم تشتمل على تفصيل امثلة البحث لجميع الابواب اذ بهذا التفصيل ينتقش صور كيفية المناظرة في صفائح اذهان الطلاب جعلت هذه الرسالة المشتملة على زاهدية شافية لصدور الاخوان اولى الالباب * فاعلم ان البحث والمناظرة مدافعة الكلام ليظهر الحق وعلم الآداب موضوع لتمييز صحيح البحث عن سقيميه فهو علم يبحث فيه عن احوال الابحاث الكلية من حيث انها موجهة مقبولة او غير موجهة مقبولة بان يقال كل ما هو منع مقدمة معينة فهو موجهة وكل ما هو نقض او معارضة فهو موجهة وكل ما هو اثبات مقدمة المنوعة او ابطال السند المساوي فهو موجهة وهكذا فموضوع هذا العلم هو الابحاث الكلية وغاياته العصمة عن الخطأ في الابحاث الجزئية فان عالم هذا العلم وكذا سائر العلوم يعرف صحة البحث الجزئي او فسادها بان يضم الى قاعدة من قواعده صغرى سهلة الحصول بان يقول هذه معارضة وكل معارضة موجهة فهذه موجهة وقس على هذا

ومما يجب ان يقدم ان الدليل عند الاصوليين ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه او في احواله الى مطلوب خبري تو صلا يقينا او ظنيا فهو عندهم قديكون مفردا كالعالم الذي يمكن التوصل بصحيح النظر والتأمل في احواله الى وجود الصانع وقديكون مركبا كقولنا العالم ممكن وكل ممكن يحتاج في وجوده الى مؤثر فانه يمكن التوصل بالنظر والتأمل الصحيح في نفسه الى مطلوب خبري اعني احتياج العالم في وجوده الى المؤثر والخالق وعند المنطقيين هو المركب من قضيتين يستلزم لذات هيئة العلم المتعلق بهما علما بقضية اخرى اعني يلزم العلم بالنتيجة من العلمين السابقين لزوما عاديا عند الاشعري بمعنى ان عادة الله تعالى جرت على خلق العلم بالنتيجة عقيب العلمين السابقين وان لم يجب خلقه عليه تعالى ولزوما عاديا عند الحكماء بمعنى انه يجب عليه تعالى خلق العلم بالنتيجة عقيب العلمين لانهما يعدان الذهن اعدادا تاما فلو لم يخلق النتيجة يلزم البخل وهو من المبدئ القياض محال ولزوما توابديا عند المعتزلة بمعنى ان العلمين السابقين يولدان العلم بالنتيجة فهو مخلوق بالواسطة لا ابتداء عندهم ولزوما عقليا عند الامام الرازي بمعنى ان انفكاك العلم بالنتيجة عن العلم السابقين محال في نفس الامر وان كان كل من العلوم مخلوقا لله تعالى من غير واسطة بناء على تحقق الزوم بين بعض افعاله تعالى وبعض آخر ولا يلزم ان يجب على الله تعالى شيء لعدم وجوب خلق العلمين السابقين عليه تعالى وان المقدمة قضية حقيقة او حكما يتوقف عليها صحة الدليل فهذا التعريف صادق على مثل الصغرى لانها جزء الدليل وصحة الدليل يتوقف على جزئه وعلى مثل ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وغيرهما من الشرائط التي بينهما اهل المعقول فان كلا منهما قضية حكما بان يقال صغرى دابلي هذا موجهة وكبراه كلية ومنه التقريب وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب

والتقريب انما يتم اذا كان ما يستلزمه الدليل عين الدعوى او ما
يساويها او اخص منها واما اذا كان اللازم من الدليل اعم من
الدعوى مطلقا او من وجه فلا تقرب له كما يقال هذا انسان لانه
متحرك بالارادة وكل ما هو كذلك حيوان فهذا حيوان او لانه مفرق
للبصر وكل ما هو مفرق للبصر ابيض فهذا ابيض * ثم اعلم انك
اذا قلت بكلام فاما ان تكون ناقلا فيطلب منك الصحة فتحضر
المنقول عنه او مدعيا فيه دعوى صريحة او ضمنية مستفادة من
قيود الكلام او معرفا او مقسما * فصل ان كنت مدعيا فان لم تشتغل
بالاستدلال عليها فهناك للسائل ثلاثة مناصب * الاول طلب
الدليل عليها بان يقول هذه غير مسلمة او مطلوبة البيان او ممنوعة
مجردا او مستندا واستعمال لفظ المنع فيه مجازي ولذا اشتهر بينهم
انه منع مجازي لغوى واما استعمال عدم التسليم وطلب البيان
فلا تجوز فيهما * الثاني النقص الشبهى وهو ان يبطل هذا الدعوى
بيبان استلزامها شيئا من الفسادات كالدور والتسلسل من غير تقدير
دليل من جانبك عليها * الثالث المعارضة التقديرية وهى اقامة
الدليل على خلاف تلك الدعوى بان يفرض ويقدر دليلا من جانبك
عليها ولغظ النقص والمعارضة مجاز فيهما مثال هذه الابحاث
ان تقول هذا التصنيف يجب تصديره بالحمد ولا تشتغل بالاستدلال
عليها فيوجه عليك منع هذه الدعوى او نقيضها او معارضتها
وان اشتغلت بالدليل عليها فهناك ايضا للسائل ثلاثة مناصب
* الاول المنع الحقيقي وهو طلب الدليل على مقدمة معينة بان يقال
صغرى دليلك هذا او كبراه او شرطية او مقدمة الواضحة او الرافعة
او تقرية ممنوع وذلك اما مجرد او مع السند وهو المشهور على ثلاثة
انحاء الاول لم لا يجوز ان يكون كذا الثانى انما يلزم هذا لو كان كذا
وهو ممنوع الثالث كيف والامر كذا لكن قديدكر السند في صورة

الدليل تنبيهها على قوته والسند ما يذكره المانع لغرض تقوية منعه
وهو اما مساو للمنع اعنى نقيض المقدمة الممنوعة واما اخص منه
مطلقا واما اعم منه او من وجه كما اذا قيل هذا الشئ لا ناطق لانه
لا انسان وكل لا انسان لا ناطق فنع السائل صغراه فان استدبانه كاتب
فا لسند مساو وبانه رومى فاخص وبانه حيوان فاعم مطلقا وبانه
ابيض فاعم من وجه ولا ينفع السائل الاستناد الاولين لا المعلن الا
ابطال المساوى والاعم مطلقا من نقيض المقدمة الممنوعة او من وجه
من عينها اذ بابطا لهما يبطل نقيض المقدمة الممنوعة فيثبت عينها
واما منع المدعى المدلل فراجع الى دليله مجازا ولا يمنع المقدمة البديهية
الجلية ولا المقدمة المعلومة بالعلم المناسب للمطلب ولا المقدمة
المستقرأة الا بشاهد محقق * الثانى النقص الاجمالى التحقيقى
وهو ابطال الدليل ببيان جريانه فى مادة اخرى لم يتصف بحكم
مدعاك او ببيان استلزامه فسادا آخر كالدور والتسلسل واجتماع
النقيضين وارتفاعهما او نحو ذلك بان يقول هذا الدليل جار فى مادة
كذا مع تخلف حكم المدعى عنه فيه او مستلزم لفساد كذا وكل دليل
شانه هذا فاسد فهذا الدليل فاسد ولا مجال لمنع كبرى هذا النقص
بل يمنع الجريان او الاستلزام تارة والتخلف او الفساد اخرى كما سيجى
وقد ينقض الدليل باجراء خلاصته وزبدته فيسمى نقضا مكسورا
* الثالث المعارضة الحقيقية وهى اقامة الدليل على خلاف ما اقام
عليه الخصم الدليل ويشترط فيها مساواة الدليلين قوة وضعفا
حتى يتعارضا ويتساقطا اذ لو كان احدهما قويا والاخر ضعيفا
لم يتعارضا ولا ترجيح بكثرة الاجزاء والادلة وانما الترجيح بالقوة فهى
ثلاثة اقسام لان دليل المعارض ان كان عين دليل المعلن مادة اعنى ذات
الكلام وصورة اعنى شكلا بان يكونا من الشكل الاول والثانى او من
الاستثنائى المستقيم او غير المستقيم فتسمى المعارضة بالقلب وان كان

عينه في الصورة فقط فتسمى معارضة بالمثل والا فتسمى المعارضة
بالغير وايضا ان كان المعارضة في مقابلة دليل المدعى فتسمى معارضة
في المدعى وان كانت في مقابلة دليل المقدمة فتسمى معارضة في المقدمة
فلك في مقابلة كل من تلك المناسب مناصب واما مناصبك في مقابلة
المنع الحقيقي او المجازي فثلاثة الاول اثبات المنوع بدليل عليه سواء
كان المنوع دعوى غير مدالة او مقدمة دليل سواء كان المنع مجردا
او مع السند الثاني ان تبطل السند المساوي او الاعم كذلك ان كان
المنع مقترنا باحد هما ومثله تحرير المدعى او المقدمة المنوعتين
الثالث ان تنقل من هذا الدليل الى دليل آخر لكن يشترط عدم
العجز عن اتمام الدليل الاول كما انقل ابراهيم عليه
السلام من غير عجز منه عن دليل الاحياء والا مائة الى دليل اتيان
الشمس من المشرق الى المغرب ولا يجوز لك في مقابلة المنع مطلقا
ان تمنع المنع وما يؤيده واما مناصبك في مقابلة كل من النقص الاجمالي
التحقيقي والشبهى والمعارضة الحقيقية والتقديرية فمناصب السائل
المتقدمة لان كلا من النقص والمعارضة استدلال وتعليل فصار
السائل في كل منهما معللا وصرت ايها المعلن سائلا فلك مناصب
السائل وهكذا يقع انقلا بات المناصب الى ان يعجز احد الخصمين
فيعجز المعلن يسمى اخاما وعجز السائل يسمى الزاما مثال ذلك البحث
كما اذا اشتغلت بالاستدلال على دعوىك السابقة بان تقول لان هذا
التصنيف امر ذو بال وكل امر ذي بال يجب تصديره بالحمد فيتوجه
على كبراه منع مجردا او مستندا بانه ليس بما مور به من جانب الشرع
وان ينقض هذا الدليل بانه جار في قرأة شيء من القرآن او في كتابته
مع انه ليس بواجب التصدير بالحمد او بانه مستلزم للتسلسل لان الحمد
نفسه ايضا امر ذو بال فيجب تصديره بالحمد وهكذا في تسلسل
او يعارض بان الواجب هو التصدير بالبسملة لقوله عليه السلام

كل امر ذي بال لم يبدأ بالبسملة فهو ابتر وكما كان الامر هكذا لا يجب
بالتصدير بالحمد اما عند منعه فلك ان تثبت المقدمة المنوعة اي الكبرى
ان تقول كلما قال النبي عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمدلة
فهو ابتر فيجب تصدير كل امر ذي بال بالحمد لانه لئلا يكون له هكذا
فيجب تصديره بالحمد ولك ان تبطل سنده بهذا الدليل لانه مساو
وان تنقل الى دليل آخر بان تقول لان التصنيف نعمة من آله تعالى
وكل نعمة كذلك يجب ان يحمد عليها فالصنيف يجب ان يحمد عايد
لكن يرد على هذا الدليل ايضا منع تقريبه اذ اللازم من هذا الدليل
مطلق الحمد وهو اعم من التصدير فتثبت التقريب بان تحرير كلا
من الكبرى والدعوى بان المراد يجب ان يحمد عليها ولا ثم يرد المنع
على نفس الكبرى مستندا بان الحمد انما يجب بعد وصول النعمة وتامها
وليس لك ان تبطل هذا السند لانه سند اخص بل تثبت الكبرى بتحرير
الحمد الاوسط بان تقول المراد من النعمة الزيادة لان هذا التصنيف
نعمة مطلوبة الزيادة بمقتضى وعد الله تعالى بقوله الكريم لئن شكرتم
لازيدنكم وكل نعمة كذا يجب تصديرها بالحمد وهذا تعمير الدليل الاول
ولا انتقل الى دليل الثالث واما عند نقضه فلك ان تمنع الجريان مجردا
مستندا بان المراد كل امر لم يكن جزء مما بدى بالحمد وان تمنع التخلف
مستندا بانه لم لا يجوز ان يكون البسملة الواجبة مشتملة على الحمد لان
توضيحه تعالى بانه ذات مستجمع لجميع الكمالات وانه من تبارك باسمه
لشريف وانه الرحمن الرحيم اعلى مراتب الوصف بالجميل كذا
قبل وليس بشيء لان تضمنه غير كاف واللام يقع حديث الحمدلة بعد
حديث البسملة وان تمنع استلزامه التسلسل بناء على استثناء نفس
الحمد من حديث الحمدلة كما استثنى نفس البسملة من حديثها قطعاً
للتسلسل وان تنقض دليل النقص بان تقول دليل هذا النقص مستلزم
ابطال ما حكم الشرع بصحته وكل دليل هذا شأنه باطل فدليل

هذا النقص باطل وبان تعارضه بان هذا الدليل موافق للحديث الشريف وكل ما هو موافق له صحيح فهذا الدليل صحيح واما عند معارضة فلك هذه الوظائف الثلاثة ايضا ان تمنع ملازمة دليل المعارضة مجردا او مستندا بان وجوب شيء لا يتنافى وجوب الشيء الآخر والا لم يجب علينا الاشياء واحد والمعارض ان يثبت هذه الملازمة بان الابتداء لا يكون الا بشيء واحد فكلما كان الامر هكذا فاذا وجب بالبسملة لا يجب بالآخر لكن كان الامر كذا فيثبت الشرطية فلك ان تمنع هذه المقدمة الواضحة مجردا او مستندا بانه انما يكون الامر كذا اذا حبل الابتداء في كلا الحديثين على الابتداء الحقيقي وان الباء للمصاحبة وليكن المراد مما في حديث الحمدلة الابتداء الاضافي او المراد ما في الحديثين الابتداء العرفي الممتد الى المقصود او الباء للاستعانة ويجوز الاستعانة بالاشياء المتعددة كما قيل فيندفع التعارض بين الحديثين وان تنقض دليل المعارضة بان تقول هذا الدليل مستلزم لعدم صحة الحديث الوارد في حق الابتداء بالتحديد وكل دليل شأنه هذا فاسد فان تعارضه بما تقدم من الدليل المنقول اليه ولكن للسائل ان يعود الى دليلك الاول ويقول ان اردت بوجوب التصدير في الكبرى مطلق وجوب التصدير في الكبرى مسلمة والتقريب ممنوع وان اردت وجوب التصدير في الكتابة في الكبرى ممنوعة اذ يجوز الابتداء بالتكلم من غير كتابة في صدر الكتاب اذ لا يدل الحديث على وجوب كتابته وانما يدل على وجوب مطلق الابتداء بالحمد * فصل ان كنت معرفا فاعلم ان التعريف تصوير محض في الذهن فلا يتعلق به منع ولا معارضة الا انه يشترط لصحته شرائط منها المساواة للمعرف ومنها الجلاء والوضوح منه فلا سائل ان يطله بانه غير جامع لافراد المعرف او غير مانع عن اغياره وكل تعريف شأنه هذا باطل او مستلزم للدور او للتسلسل او بانه مساو

للمعرف في المعرفة والجهالة وهكذا وناقض التعريف مستدل وموجهه مانع فلك ان تمنع عدم الجمع او المنع او بطلان التعريف الغير الجامع او الغير المانع بناء على ان المساواة ليست بشرط عند المتقدمين وان تمنع استلزام الدور او التسلسل او بطلانها بناء على ان الدور المعنى والتسلسل في الامور الاعتبارية ليسا بمحالين وان تمنع المساواة في المعرفة والجهالة بناء على ان الخفاء والوضوح مما يختلف بحسب الازهان كان يقول السائل تعريف كل من المنع والنقض والمعارضة فاسد لان تعريف المنع غير صادق على منع المدعى الغير المدلل وتعريف النقص غير صادق على نقيضه وكذا تعريف المعارضة غير صادق على معارضة التقديرية مع ان كلا منهما من افراد معرفاتها وكل تعريف هذا شأنه فاسد فيمنع كون كل منها من افراد المعرف مجردا او مستندا بان اطلاق المنع والنقض والمعارضة عليهما مجاز كما عرفت والتعريفات للمعاني الحقيقية واعلم ان التعريف والتقسيم الاستقرار في لا ينقضان الا بفرد محقق في نفس الامر واما الابحاث الواردة على الدعاوى الضمنية في التعريفات كان يقال لانسلم انه فصل وانه جنس وهكذا فداخلة فيما سبق * فصل ان كنت قاسما فتقسيمك اما عقلي وهو الذي يحكم العقل بمجرد تصور اقسامه بانحصار المقسم فيها كتقسيم المفهوم الى الموجود والمعدوم وتقسيم العدد الى الزوج والفرد واما تقسيم استقرار في وهو الذي ليس كذلك كتقسيم السند الى الاقسام الاربع المتقدمة فان العقل يجوز ان يكون السند مبينا ايضا لكن لم يوجد ذلك كما قيل وكل منهما اما حقيقي وهو الذي لم يتصادق اقسامه في شيء واحد ولو باعتبارات وحيثيات مختلفة مثاله من العقلي ما تقدم ومن الاستقرار في تقسيم العنصر الى الاقسام الاربعة واما تقسيم اعتباري وهو التقسيم المتصادق الاقسام باعتبارات مختلفة مثاله من العقلي تقسيم

الكلمة الى الاقسام الثلاثة ان اكتفى في تعريف الحرف بما لا يدل على معنى مستقل في نفسه ومن الاستقراي تقسيمها اليها ان زيد في تعريفه كونه آلة للملاحظة الغير فان لفظ من يكون حرفا واسما باعتبار دلالتين وكذا لفظ على يكون حرفا وفعل باعتبارهما وكذا لفظ ينصرف وكذا سائر الاسماء والافعال فانها باعتبار كونها مؤولة بهذا اللفظ تكون اسما كما في قولنا نصرف فعل ماض فالتقسيم العقلي يبطل بمجرد تجوز العقل قسما آخر دون الاستقراي والحق في يبطل بالتصادق مطابقا والاعتباري لا يبطل بالتصادق في شيء بالاعتبارات لكن يبطل ايضا بالتصادق باعتبار واحد كما اذا قسمنا الانسان الى ساكن اليد والى الكاتب والى متحرك اليد فان القسمين الآخرين متصافان باعتبار واحد فيجب ان يراد بمحرك اليد ما عدا الكاتب بقاعدة ان مقابلة العام بالخاص تخصيص العام بما وراءه فالسائل ان ينقض التقسيم بان قسما كذا من المقسم ولبس بداخل في الاقسام فيكون تقسيمك هذا غير حاصر او لبس من المقسم وهو داخلك في الاقسام فيكون تقسيما الى الغير او غير مانع او بانه يجوز العقل فيه قسما آخر او تقسيم متصادق الاقسام وكل تقسيم شأنه هذا باطل فهذا التقسيم باطل وناقض التقسيم مستدل وموجهه ايضا مانع فلك ان تمنع كون القسم من المقسم او عدم كونه من المقسم مجردا او مستندا بتحرير المقسم وان تمنع بتجوز العقل قسما آخر وان تمنع التصادق مستندا بتحرير الاقسام فيهما ايضا وان تجوز التجويز او التصادق مستندا بانه استقراي او اعتباري كان يقال تقسيم وظائف السائل الى الاقسام الثلاثة المتقدمة باطل لان تجريد المنع عن السند يدل على جواز الابطال بلا دليل فالابطال من السائل بلا شاهد المدعى المدلل او الغير المدلل او الدليل او المقدمة

من وظائف الموجهة وهو لبس بداخل في الاقسام وكذا ابطال المقدمة الغير المدللة بدليل يدل على بطلانها وكل تقسيم هذا شأنه باطل ويجاب عنه بان كون تلك الابحاث من الوظائف الموجهة ممنوع ككيف وقد عدوا الابطال من غير دليل مكارية كمنع البديهي الجلي واما المنع فطلب الدليل والطلب لا يحتاج الى شاهد بخلاف الابطال الذي هو الحكم بالبطال فلا يسمع من غير دليل وايضا قد عدوا ابطال المقدمة الغير المدللة بدليل يدل على فسادهما غصبا غير مقبول ايضا وفيه ما فيه

الحمد لله الذي يسر لنا ختام طبع هذا الشرح الانيق الاليف * المنسوب الى الفاضل البارع حسن باشا زاده على متن الكامل التحرير المشتهر بكتيبوى من الآداب مع هذا المتن الموجز اللطيف بدار الطباعة العامرة * في عصر مؤسس اصول الدولة الاسلامية * ومرصص حصون ممالك العثمانية * السلطان ابن السلطان * السلطان عبد المجيد خان * صانه المولى عن نواب الزمان * بمعرفة اطعم البرية الى بر ربه المجيد (محمد سعيد) في اواخر ربيع الاول لسنة ثلث وستين وما ثين والى